الاتفاقية جعلته اول حاكم عربي يقوم بتسهيل الامور ومساعدة الوجود الاميركي المادي على الارض العربية ، والاقرار بالحكم المشترك الاميركي — الاسرائيلي .

ان مرابطة من يوصفون بانتقنيين المدنيين الاميركيين في سيناء ، بالاضافة الى ما تعنيه من ربط الولايات المتحدة بالاحتلال الاسرائيلي ، تمثل « وصلة » في سلسلة القواعد الاميركية ونظامها البعيد المدى للاتصالات والمواصلات الذي تحتفظ به في منطقة المحيط الهندي — شرق افريقيا . وعلى هذا فان سيناء ستضاف الى شبكة متسعة بلا انقطاع، تتألف من دييجوجارسيا ،وعمان ، والبحرين ، وجزر موريشيوس، واثيوبيا ، لتوازي وتزيد من عدد وكلاء الولايات المتحدة في منطقة تمتد من جنوب آسيا الى شرقي البحر الابيض المتوسط .

ان اتفاقية سيناء عبارة عن لوحة ايضاحية لمفهوم كيسنجر في الاحتواء مرتديا ثوب التسوية السلمية . وبعد عامين من « دبلوماسية المكوك » ، مستخدما ضمانا عمليا لامن اسرائيل ، والتهديد باعادة تقويم السياسة الاميركية في المنطقة وانفاق عشرة بلايين دولار ، فان وزير الخارجية الاميركي الداهية ، اعاد الى مصر اقل من خمسة بالمائة من مساحة سيناء . وبناء على ذلك ، من حقنا ان نستنتج ان ثمن الانسحاب من مرتفعات الجولان ، والقدس ، والضفة الغربية ، ربما كان فوق قدرتنا على الاحتمال .

لا يصح النظر الى مشروع كيسنجر على انه استثمار في خدمة السلام ، بل ينبغي النظر اليه على ضوء استراتيجية الولايات المتحدة العالمية ، ذلك لانها تنطلق في اسسها من روح الحرب الباردة . ويأمل كيسنجر ان تنجح خطة « الفتنمة » في الشرق الاوسط ، على الرغم من اخفاقها في فيتنام نفسها . لكن القوى التي اتحدت لهزيمته في الهند الصينية ، ليست غائبة كليا عن مسرح الشرق الاوسط . ان خلق حصن عسكري في اسرائيل وكأنها ستكون قادرة الى الابد على مقاومة حل المشكلة الاساسية ، اعني قضية فلسطين ، هي في افضل الاحتمالات سياسة غير واقعية . وان رعاية النظام المصري وغيره من الانظمة الرجعية في الوطن العربي ، لن تكون ذات نتائج افضل من احتضان جنرالات سايغون ، والزمرة العسكرية في اليونان ، والعملاء الآخرين حول العالم .